

عكل كعقن بمدة لكل ربع مدة ثم مد الصلاة القليل عند صلوات الهما
والصلوات افضل ويستحب تحييل فنية الليل نائما وبالعكس ويقضى في كل
ليلة ولو قضى الوتر بعد ان وال فالاصح انه ثلاث اربع ويقضى المحترق
عسى ويجب مساواة القضاء للاداء في العصر والتمام والمجرم والاختفا
واما هيئة الصلاة فغيبن اجمال فعل الصلاة فيقضى الصحيح ما فاته
مريضا سقيا للافعال وبالعكس صلاة الربيع وكذا الخائف والمحرم
تزييه كما فاته ولو جعل الزنيب فالاقرب سوطه سواء كان في فضل
تمام او في احد هما فيلحقه ان كان والاختير وفي وجوبه على
الغزاة والترحال افرأه افرأه او سمعت صحة الاداء قبله سواء كانت
الغائبة محددة او مقدار يومه او غير ذلك لا يتان بالقضاء
التي ان يقضى وقت الاداء وقيل بل يصيدم الاداء مسجعا ولو ذكر بانته
في اشاء لاحقه عدل ما لم يتجأ وزمجه فقص ثم بانها السابقة بعدها
وقد بين في المدد ولويدر والي فيه الا سية تلك الصلاة ولا سية
عليه الموهنتان بعوات ليلهم والاحقات وفي المدد قبل التسليم
وجان مبنيان على وجوبه وانتهج من الصلاة اقله وقد يكون من الاداء
الى القضاء وبالعكس كما يكون بين ادائين والقضايين ومن المرفض اليه
مسئله والقبول المثلثه ومن المرفض اليه لقتل دون التسليم قال الشيخ ان

لمبند ولو لم يحص قد والغايات والغايات كمن حتى يغلب على الظن الوفاة
ولو جعل الوتر على الرباعية مكررة وكذا الشاوية اذا انكزت وفي الصلاة
عينا ولو ذكر من المغرب بين الاداء والقضاء لغيره ينقضه مدة ولو ذكر
بعد الوقت القليل فلا اعادة ولو كان في اشاء الصلوات من بالواقع لا
غير ويجوز اقتداء التردد بمثله وفي اقتداء العين بالقرود رطل او رطلان
لاها صلاة صحيحة على هذا وفي نفي الامر ولا زنيب بين الغايات غير اليومية
لاصل ولا يدينها وبين اليومية على الامر برب ونزيب الوتر اهل سحت ولو بعد
الاحتياط زنيب كصله وكذا الاخرى المندنية في صلاة او الكفر ولا يقضى
للجمعة والعيدين كما سلت ولما ذكره او مكره من او حاضرت فصح ما
دون الجوزين والمخين ولو احتجب بالحيض اليداء فلا قضاء وكذا لو
شرب دواء فاسقطت ففتنت والشهور عدم جواز النقل الى جليده
فقطه والاداء جوازها لا يصح بالقضاء وقد حقه في الذكرى **تمت**
بمن الصبي على الصلاة لست ويا كد سبيع ويصوب اعشر ويهت عند
بلوغه بالاحتلام او بالانبات او منى حتى سنة في الذكر فضع في الاثني
على الاصح ومن ترك الصلاة الواجبة او شرطها لمع اعطيه مستقلا من
مرته يقتل ان كان من قطرة ويستأيد ان كان من غيرها فان تاب والا
قتل ولو ادعى المسجل الشهادة قبل مع امكانها في جمعة كمن عيها بالاحتلام

قضا

لمبند